مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(7) – العدد (2)، صيف 2022
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

دور لجان التدقيق في تفعيل حوكمة المصارف
دراسة استطلاعية من وجهة نظر مراقبي الحسابات في اقليم كوردستان / العراق

بارزان عمر علي
قسم المحاسبة، كلية الإدارة والإقتصاد، الجامعة اللبنانية الفرنسية، اربيل، اقليم كوردستان، العراق
barzan3626@yahoo.com

أ.م.د. فيان سليمان حمه سعيد
قسم الإدارة والمحاسبة، فكلتي العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة كوية، كوية، إقليم كوردستان، العراق
vian.alsalihy@koyauniversity.org

راميار رزگار احمد
مركز البحوث، الجامعة اللبنانية الفرنسية، اربيل، اقليم كوردستان، العراق
ramear.walzy12@gmail.com

معلومات البحث

تاريخ البحث:
الاستلام:
القبول: ٢٠٢٢/٢/١٥
النشر:

الكلمات المفتاحية:
Audit Committees, Bank Governance, Auditors

Doi:
10.25212/lfu.qzj.7.2.22

الملخص

تهدف هذه الدراسة الى بيان مدى اهمية دور فاعلية لجان التدقيق في تفعيل حوكمة المصارف من وجهة نظر مراقبي الحسابات من الناحية المحاسبية، وتاتي اهمية البحث من خلال اهمية تشكيل لجان التدقيق وتحديد مهامها وواجباتها في المصارف الخاصة باعتبارها احد الركائز الرئيسية في تفعيل الحوكمة في المصارف الخاصة في اقليم كوردستان العراق. ولتحقيق الاهداف المطلوبة من البحث، فقد قام الباحثين باعداد استمارة استبيان (Questionnaire) وبالاستفادة من بعض الدراسات السابقة في مجال البحث، وقد تكون الاستبيان من (30) سؤالا موجه لمراقبي الحسابات، وتكون عينة البحث من (42) من مراقبي الحسابات، وكانت خيارات الاجابات على وفق مقياس ليكرت الخماسي (اتفق تماما – اتفق – محايد – لااتفق – لااتفق تماما)، ومن اهم الاستنتاجات التي توصل الية البحث هي ان لجان التدقيق تعد إحدى اللجان الرئيسة لمجلس الإدارة في المؤوسسة تهدف إلى تدعيم مصداقية القوائم والتقارير المالية السنوية وجودة المعلومات للمستخدمين، ووجود علاقة ارتباط وتأثير لفاعلية لجان التدقيق في فاعلية حوكمة المصارف. وفي ضوء هذه النتائج قدم الباحثين مجموعة من التوصيات ومن اهمها من الضروري ان يقوم المصارف بتشجيع لجان التدقيق على تحمل المسؤولية واعطائهم السلطة في اختيار المدقق الخارجي عن طريق التحفيز المادي المتمثل بالمكافآت والتحفيز المعوي المتمثل بالمشاركة والتفكير الخلاق والعصف الذهني

الكلمات الدالة: لجان التدقيق – حوكمة المصارف –مدققي الحسابات.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(7) – العدد (2)، صيف 2022
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

المقدمة:

يتزايد الاهتمام العالمي بدور لجان التدقيق بصفتها آلية رقابية من اليات حوكمة المصارف تهدف الى تعزيز فاعلية نظم الرقابة الداخلية، وفاعلية واستقلالية التدقيق الخارجي، حيث ان تشكيل لجان التدقيق وقيامها بمسؤولياتها الاشرافية والرقابية يساعد بشكل فاعل على تلافي اوجه القصور التي تعاني منها المصارف. وقد تزايد التركيز في السنوات الأخيرة على دور لجان التدقيق في دعم حوكمة الشركات ومن ضمن مسئوليات مجلس الإدارة أن تكون المعلومات المالية التي تم الإفصاح عنها تعكس بعدالة المركز المالي للشركة ونتيجة نشاطها. فالحوكمة ليست هدفا في حد ذاتها، وإنما تسعى للوصول إلى تحسين الأداء ومساعدة مجلس الإدارة على تحمل هذه المسئولية. عليه فقد تم الاتجاه إلى إنشاء لجان التحقيق، وتزايد الاعتماد عليها في ضبط جودة التقارير المالية، ولجان التدقيق يشكلها مجلس الإدارة بهدف الحد من حالات الفساد المالي والإداري. ومن أجل ضبط أداء إدارة المؤوسسات وتحقيق المساواة والعدالة، اهتمت الشركات بالحاكمية المؤسسية بهدف زيادة الثقة بين الإدارة والملاك وحماية مصالحهم، حيث اهتمت التشريعات ذات الصلة بعمل الشركات في معظم دول العالم بضرورة تشكيل لجان التدقيق التي تتصف بخصائص نوعية، ويمثل وجود لجنة التدقيق في أي شركة حماية للمساهمين وأصحاب المصالح الآخرين من حالات تحريف القوائم المالية وبالتالي تدعيم الثقة في عملية إعداد وتدقيق تلك القوائم، حيث تتولى اللجنة مهمة الإشراف والرقابة على أعمال المحاسبة والرقابة والتدقيق في الشركة وبناءً على ذالك فإن لجنة التدقيق هي المسؤولة عن مناقشة الأمور المتعلقة بترشيح مدقق الحسابات الخارجي والتأكد من استيفائه للشروط الواردة في التشريعات النافذة، وعدم وجود ما يؤثر على استقلاليته، ويأتي هذه البحث لتسليط الضوء على دور لجان التدقيق في تفعيل حوكمة المصارف.

المبحث الاول: منهجية البحث والدراسات السابقة:

المحور الاول: منهجية البحث واشكاليتها:

اولا - مشكلة البحث:

تعد المصارف من الركائز المهمة التي تعتمد عليها الدول في بناء اقتصادها لتحكمها في توزيع الموارد المالية والاقتصادية، مع وجود مجموعة متعددة من الجهات الرقابية والاشرافية التي تخضع لها، والتي توزع مابين وزارة التجارة (مسجل الشركات)، ووزارة الصناعة، وهيئة الأوراق المالية، والبنك المركزي العراقي، وديوان الرقابة المالية، وبسب ضعف التنسيق فيما بين هذه الجهات انعكس ذلك في تقليل من فاعلية الدور الرقابي والاشرافي لعمل لجان التدقيق والتي لاقت اهتماما متزيدا من قبل المصارف المالية العراقية، ولزيادة فاعلية عمل تلك اللجان لابد من ايجاد رقابة ذاتية فضلا عن رقابة الادارة والتي لاتأتي الا من خلال تطوير وتدريب الكادر الخاص بلجان التدقيق لتمكنهم من اتخاذ القرارت وصياغة المعلومات بطريقة أكثر واقعية وعملية بوصفهم اقرب الى الواقع التشغيلي من الادارة العليا او من المجلس الادارة لذا يمكن تأطير مشكلة البحث وفق الاطار الاتي:

هل للجان التدقيق دور في تفعيل حوكمة المصارف؟

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(7) – العدد (2)، صيف 2022
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

ثانيا - اهمية البحث

تنبع اهمية البحث من خلال:

1. بيان المقصود بلجان التدقيق واهمية مهام لجنة التدقيق ومبررات تشكيلها.
2. اهمية تشكيل لجان التدقيق وتحديد مهامها وواجباتها في المصارف الخاصة باعتبارها احد الركائز الرئيسية في تفعيل الحوكمة في المصارف الخاصة في اقليم كوردستان العراق.
3. دراسة وتحليل العلاقة والاثر بين لجان التدقيق وتفعيل حوكمة المصارف من خلال وجهات نظر الافراد عينة البحث.

ثالثا - أهداف البحث:

يسعى البحث الى مايلي:

1. التعرف على مفهوم ومهام وصلاحيات ومسؤوليات لجنة التدقيق.
2. التعرف على مفهوم حوكمة المصارف وتحديد اهميتة.
3. ابراز دور لجان التدقيق في تفعيل الحوكمة في المصارف، وعرض ومناقشة مفهوم دور لجان التدقيق في تفعيل حوكمة المصارف.

رابعا - فرضيات البحث:

يقوم البحث على فرضييتين رئيسيتين وهما:

الفرضية الاولى: هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين فاعلية لجان التدقيق في تفعيل حوكمة المصارف الخاصة.

الفرضية الثانية: هناك تأثير معنوي لفاعلية لجان التدقيق في تفعيل حوكمة المصارف الخاصة.

خامسا – عينة البحث:

يتكون عينة البحث من (42) من مراقبي الحسابات في اقليم كوردستان / العراق، وقد تم توزيع الاستبانات على مراقبي الحسابات في اقليم كوردستان / العراق بطريقة مباشرة وبصورة شخصية لضمان دقة الإجابة.

سادسا - أداة البحث:

تم جمع البيانات الأولية للدراسة بواسطة "الاستبانة"، حيث تألفت الاستبانة من قسمين رئيسيين، يضم القسم الأول الأسئلة المتعلقة بفاعلية لجان التدقيق وتضمن (15) فقرة في حين تضمن القسم الثاني (15) فقرة تخصصية بهدف قياس فاعلية حوكمة المصارف من خلال وجهات نظر افراد عينة البحث من مراقبي الحسابات في اقليم كوردستان / العراق. وتم استخدام مقياس ليكرت الخماسي (Likert scale) (غير موافق بشدة ,غير موافق ,محايد , موافق , موافق بشدة) وقد خصص لها الأوزان (1 ,2 ,3 ,4 ,5) على

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(7) – العدد (2)، صيف 2022
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

التوالي. و اعتمادا على ماتقدم فان قيم المتوسطات الحسابية التي توصلت اليها البحث تم التعامل معها بالشكل التالي:

منخفض	1.00 الى 2.49	و يعني ان تصورات عينة البحث للفقرات منخفضة.
متوسط	2.5 الى 3.49	و يعني ان تصورات عينة البحث للفقرات متوسطة
مرتفع	3.5 الى 5.00	و يعني ان تصورات عينة البحث للفقرات مرتفعة

سابعا - اساليب المعالجة الاحصائية:

اعتمد الباحثين على البرنامج الإحصائي (SPSS) في تحليل البيانات التي تم الحصول عليها من خلال اداة الاستبانة. وتم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي مثل التكرارات، الوسط الحسابي، الانحراف المعياري، من أجل إعطاء وصف شامل لاجابات افراد العينة على فقرات الاستبانة. ولاختبار الفرضية الاولى تم الاستعانة بمعامل الارتباط بيرسون (Pearson Correlation) وذلك للتعرف على علاقات الارتباط بين المتغيرين. ولاختبار الفرضية الثانية فقد تم الاستعانة باختبار تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression)، وذلك من اجل التعرف على وجود تأثير للجان التدقيق في فاعلية حوكمة المصارف.

ثامنا - هيكل الدراسة:

يتكون هيكل الدراسة من اربع مباحث تناول البحث في المبحث الأول منهجية الدراسة والدراسات السابقة ، والمبحث الثاني تناول الجانب النظري للدراسة، اما المبحث الثالث فقد تناول الجانب التطبيقي للدراسة واختتم البحث بالمبحث الرابع بتقديم مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات.

المحور الثاني: الدراسات السابقة

أولا - الدراسات التي تناولت لجان التدقيق:

1. **دراسة (ذياب، 2010)** بعنوان "دور لجان التدقيق في تعزيز فاعلية حوكمة الشركات المساهمة في العراق بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الخاصة". مقدم الى المعهد العربي للمحاسبين القانونيين لنيل شهادة المحاسبة القانونية، حيث هدف هذه الدراسة إلى أيجاد علاقة ذات دلالة معنوية بين لجان التدقيق في المصارف العراقية الخاصة وبين تعزيز فاعلية الحوكمة في تلك المصارف. توصلت الدراسة بأن هناك دور للجان التدقيق في تعزيز فاعلية الحوكمة وذلك من خلال مساهمة اللجنة في زيادة فاعلية المدقق الداخلي والخارجي ومساعدة مجلس الإدارة في تنفيذ الأعمال الموكلة.
2. **دراسة (الأمارة، 2011)** بعنوان تقويم أداء لجنة التدقيق في القطاع المصرفي العراقي بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية" ، حيث هدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مهام اللجنة المنصوص عليها في القوانين والمعايير الدولية ذات العلاقة ،والتعرف على كفاية الافصاح في تقارير

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(7) – العدد (2)، صيف 2022
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

اللجنة عن المعلومات المتعلقة بهيكل لجنة التدقيق ومهام اللجنة في المصارف التي تتداول اسهمها في السوق ووضع الية تنظم عمل لجان التدقيق تتضمن دليل ارشادي وقواعد السلوك المهني وتقرير اللجنة وتصميم انموذج لتقويم أداء لجان التدقيق وتطبيقه على عينة من المصارف العراقية. وتوصلت الدراسة الى استنتاجات عدة أهمها :قصور الاطار القانوني العراقي في ما يخص لجان التدقيق وعدم كفاية ما جاء بالقوانين بخصوصها، فضلا عن وجود ضعف في لجان التدقيق في المصارف الحكومية.

3. **دراسة (عبد وذنون، 2019)** بعنوان أثر خصائص لجان التدقيق على ممارسات الإفصاح الطوعي دراسة تطبيقية في عدد من المصارف المحلية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، حيث هدف البحث إلى القيام بدراسة تحليلية لتأثير خصائص لجان التدقيق على ممارسات الافصاح الطوعي، وتمثل مجتمع البحث بالتقارير المالية المنشورة لـ (15) مصرفاً عراقيا في السوق النظامي في سوق العراق للأوراق المالية بالإضافة إلى نشرها في المواقع الكترونية للمصارف المختارة لسنتين هما 2016 و2017، وتوصل البحث إلى مجموعة النتائج أهمها أن خصائص لجنة التدقيق يمكن من خلالها تقييم كفاءة نظام الرقابة الداخلية للمصرف، مما سينعكس على دقة القوائم المالية المفصح عنها بشكل طوعي. لذا يوصي الباحثان بالعمل على اقامة ندوات تعريفية لأعضاء مجلس ادارة المصارف تبين مدى اهمية لجان التدقيق وتوافرها في التقارير المالية المنشورة كونها تعزز من الثقة والمصداقية بالمعلومات المفصح عنها طوعياً من قبل المصارف.

ثانيا - الدراسات التي تناولت حوكمة المصارف:

1. **دراسة (طه، 2017)** بعنوان توظيف مرجعيات التدقيق الشرعي في دعم حوكمة المصارف الإسلامية العراقية: دراسة تحليلية، إذ تبحث تلك المصارف عن الانشطة التي تعزز من تلك الحوكمة، ومنها ما يقدمه نشاط التدقيق الشرعي من قدرات تدقيقية لمواجهة التحديات التنموية وزيادة التنافسية. لذلك، يناقش البحث في محتواه كيفية استخدام التدقيق الشرعي ومرجعياته في دعم الحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية العراقية. اذ تم بناء إنموذج فرضي مقترح يعكس تلك العلاقة من خلال أربعة فرضيات رئيسة، واخضعت تلك الفرضيات فيما بعد للتحليلات الإحصائية كتحليل الانحدار وتحليل المسار باستخدام برمجية .(SPSS) وبالتركيز على ثمانية مصارف إسلامية عراقية بوصفها المختبر الميداني للبحث، جمعت البيانات منها باستخدام استمارة استبيان مكوّنة (20) مؤشراً في سياق خمسة متغيرات اساسية. وأخيراً، توصل البحث الى عدة استنتاجات، أهمها: تعتقد المصارف الإسلامية العراقية بان توظيف مرجعيات التدقيق الشرعي في عملها يؤثر تأثير إيجابي مباشر (بالتركيز على المرجعية الشرعية) وغير مباشر (مع التأكيد على التعاضد بين المرجعية القيمية والمرجعيات الاخرى) في دعم حوكمتها الشرعية. كما أوصى البحث ضرورة تشجيع المؤسسات الاكاديمية والمنظمات المهنية الى تمهيد الطريق نحو إعادة التفكير بصياغة وبناء نظريات التدقيق الشرعي ومفاهيمه بوصفه مجال متطور من مجالات التدقيق وركناً اساسياً في صناعة التمويل الإسلامي.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(7) – العدد (2)، صيف 2022
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

2. دراسة **(الشرابي والدباغ، 2019)** بعنوان https://iasj.net/iasj/search?query=au:%22%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF%20%D9%85%D8%AD%D9%85%D9%88%D8%AF%20%D8%A3%D8%AD%D9%85%D8%AF%20%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%B1%20%D9%84%D9%82%D9%85%D8%A7%D9%86%20%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF%20%D8%A7%D9%8A%D9%88%D8%A8%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A8%D8%A7%D8%BA%22دراسة تحليلية لآليات الحوكمة في المصارف الاسلامية وأثرها في مستوى الافصاح عن المخاطر في التقارير والقوائم المالية، حيث نتيجة للأزمات المالية المختلفة في الكثير من الشركات والمصارف العالمية، والناتجة عن افتقار إداراتها إلى الممارسات السليمة في الرقابة والاشراف، فضلاً عن نقص الشفافية في الافصاح عن المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات أصبح الافصاح عن المخاطر جزءاً أساسيا من متطلبات تطبيق الحوكمة والذي يهتم بتحديد الحجم المناسب من المعلومات عن المخاطر التي يجب الافصاح عنها وايصالها إلى جميع أصحاب المصالح وبالشكل الذي يساعدهم على اتخاذ القرارات على أسس واضحة. ويهدف البحث إلى دراسة آليات الحوكمة في المصارف الاسلامية العراقية وأثرها في مستوى الافصاح عن المخاطر. ومن خلال الدراسة التحليلية، تم التوصل الى مجموعة من الاستنتاجات، كان أبرزها وجود علاقة ارتباط معنوية بين آليات الحوكمة في المصارف الاسلامية والافصاح عن المخاطر، فضلاً عن وجود أثر إيجابي ذي دلالة احصائية معنوية لآليات الحوكمة في مستوى الافصاح عن المخاطر للمصارف الاسلامية العراقية عينة البحث.

3. **دراسة (الفلاحي والصفار، 2021)** بعنوان دور مباديء حوكمة المصارف في تصميم خطة التدقيق :دراسة في مصرف الشرق الأوسط للاستثمار. حيث هدف البحث إلى التعرف على الاطار المفاهيمي لحوكمة المصارف ومبادئها، فضلاً عن بحث العلاقة بين مبادئ حوكمة المصارف وتصميم خطة التدقيق بالنسبة للمدقق الخارجي، ليتمكن من إعطاء رأي فني محايد حول صدق وعدالة القوائم المالية. توصل البحث إلى الاستنتاجات التالية: تتسع إجراءات المدقق عند تصميم خطة تدقيق المصارف ضمن إطار الحوكمة لتشمل فحص مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية ويتم تعزيزها وفقاً للبنود الواردة في مبادئ لجنة بازل 2015 للحوكمة المصرفيةBCBS ، ومعيار التدقيق الدولي (1006).وأن العلاقة بين المدقق الخارجي مع لجنة التدقيق والتدقيق الداخلي ومجلس الإدارة والإدارة العليا هي علاقة طردية فكلما كان نظام الرقابة الداخلي كفوءً واضطلع مجلس الإدارة والإدارة العليا بمهماته ساعد ذلك في خلق بيئة عمل ملائمة تُمكن المدقق الخارجي من الحصول على أدلة إثبات كافية من مجال الفحص والتوصل إلى إجراءات تدقيق مناسبة.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(7) – العدد (2)، صيف 2022
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

ثالثا - الدراسة الحالية وموقفها من الدراسات السابقة:

أن عرض الدراسات السابقة منحت الباحثين معلومات قيمة اترشدا بهم في سبيل اتمام هذا البحث. اذ لاحظ الباحثين أن اغلب الدراسات السابقة كانت متشابهة بشكل عام على الرغم من تباين الاهداف التي سعت لتحقيقها سواء ما يتعلق منها بدور لجان التدقيق في الشركات والمصارف الخاصة من حيث كيفية تشكيلها ومعايير اختيار اعضاءها وتحديد سلطاتها، وآلية عملها والمهام التي تقوم بها بهدف زيادة تاثيرها في تعزيز فاعلية واستقلالية التدقيق الخارجي وتنشيط دورها وفاعليتها بهدف تفعيل حوكمة المصارف. وما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة، بانه سوف يتم التطرق إلى أهمية عمل لجنة التدقيق في القطاع الخاص بهدف تفعيل حوكمة المصارف للوصول إلى صحة ودقة القوائم المالية الخالية من حالات الاحتيال والتلاعب.

المبحث الثاني - الجانب النظري:

المحور الاول - لجان التدقيق:

اولا - نشأة لجان التدقيق:

نشأت فكرة لجان التدقيق وتم تنفيذها في الولايات المتحدة الأمريكية خلال السبعينيات نتيجة لقانون الممارسات المالية المنحرفة الذي اصدره الكونجرس الأمريكي بعد كثرة المدفوعات المشكوك فيها التي أفصح عنها في أوائل السبعينيات، حيث تمت المطالبة بأن تصدر التقارير المالية بإفصاح شامل بتفاصيل دقيقة وعادلة عن التصرفات في الأصول، وايجاد نظام كاف للرقابة الداخلية يؤكد معقولية أهداف مجلس الادارة ، كما دعا إلى اقتراح هيئة تداول الاوراق المالية في تنفيذ فكرة لجان التدقيق، حيث طالبت هذه الهيئة بتضمين تقرير مجلس الادارة السنوي بيانا بوجود نظام رقابة داخلية كفء خلال فترة التقرير، مما شدد ذلك كله على تنفيذ مسؤوليات الادارة للاحتفاظ ببيانات يمكن الاعتماد عليها وحماية أصول المنشأة وفعالية تنفيذ تلك المسؤوليات (الشرع، 2017: 165).

ثانيا – مفهوم لجان التدقيق:

باتت الحاجة ملحة إلى لجان التدقيق في منظمات الاعمال نظراً لحاجة بيئة الرقابة والمراجعة إليها، وذلك لحماية مصالح المستثمرين وذات العلاقة مع تلك المنظمات، ولتدعيم الهيكل الرقابي لها، وتعد لجنة التدقيق إحدى اللجان الرئيسة لمجلس الإدارة بوصفها تطوير لعملية التدقيق، إذ تهدف هذه اللجنة إلى تدعيم مصداقية القوائم والتقارير المالية السنوية وجودة المعلومات للمستخدمين (العناتي، 2011: 69). أن مفهوم لجان التدقيق تطور مع استمرار التطور في أعمال الشركات وفي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المحيطة بالشركات بشكل عام، وتعد لجان التدقيق من المفاهيم الحديثة كأداة من أدوات حوكمة الشركات ولها دور كبير في زيادة الثقة بجودة التقارير المالية، وهذا يولد الثقة بالمعلومات المحاسبية لأنها تقوم بالإشراف على عمليات التدقيق الداخلي والخارجي وانها تقاوم ضغوط وتدخلات مجلس الادارة اثناء عملية التدقيق (سامي، 11:2009). ولا يوجد تعريف أو تحديد علمي دقيق للجان التدقيق (Audit

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(7) – العدد (2)، صيف 2022
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

Committees) اذ يختلف باختلاف المحيط المهني ومصالح عمل تلك اللجان. اذ يختلف تعريف لجنة التدقيق بحسب الهدف من تشكيلها والوظائف والمسؤوليات المخولة لها (السويطي، 2006: 54). حيث عرف المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين لجنة التدقيق بأنها "لجنة مكونة من مديري الشركة الذين تتركز مسؤولياتهم في مراجعة القوائم المالية السنوية قبل تسليمها الى مجلس الادارة وتعد كحلقة وصل بين المدققين ومجلس الادارة، وتتلخص نشاطاتها في مراجعة ترشيح المدقق الخارجي ونطاق ونتائج التدقيق معه، ومراجعة الرقابة الداخلية للشركة وجميع المعلومات المالية المعدة للنشر(علي ويعقوب، 2017: 93). وعرفت على أنها لجنة مكونة أكثر من ثلاث مديرين غير مكلفين بالمسؤوليات التنفيذية للادارة المالية ومن أهم أعمالها الاشراف على تدقيق التقارير المالية، وتقييم مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية، ومناقشة نتائج التحقيق مع كل من المدقق الداخلي والخارجي (يعقوب وعباس، 2017: 55).

وعرفت لجان التدقيق بأنها لجنة دائمة منبثقة من مجلس الادارة وتتكون من عدد لا يقل عن ثلاثة من الاعضاء غير التنفيذيين ذوي الكفاءة والخبرة، وتجتمع معظم لجان التدقيق كل ربع سنة ويجب أن يكون لها خط اتصال مباشر مع المساهمين عن طريق تقرير منفصل عن التقرير السنوي (الشرع، 2017: 166)، وتسعى هذه اللجنة لتقديم رؤية واضحة عن مدى تحقيق مبادئ حوكمة الشركات، والقيام بمهمة الرقابة و التدقيق والمساءلة (طارق، 2005: 194). وعرفها (جهلول، 2011: 194) بانها لجنة تدقيق تنشأ منها منافع متوقعة يستفيد منها جميع الأطراف مثل الادارة والمدقق الداخلي.

وعرفت جمعية المحاسبة الأمريكية التدقيق: بأنها عملية منظمة ومنهجية لجمع أدلة الإثبات عن مدى صحة العمليات والأحداث الاقتصادية وتقييمها، للتأكد من درجة التطابق مع المعايير الموضوعة، وكذلك توصيل النتائج إلى الأطراف المعنية (سعود واخرون، 2019: 584). وعرفت على أنها لجنة تتكون من عدد من أعضاء مجلس الادارة غير المتفرغين والمعينين من خارج الشركة لكي تعمل كحلقة وصل لتنسيق عمل المدقق الخارجي وألادارة بصورة تؤدي الى دعم أستقلال المدقق الخارجي والمدقق الداخلي وزيادة فاعلية عملية التدقيق وزيادة فعالية هيكل الرقابة الداخلية فضلا عن يمثل حماية للمساهمين والجهات الأخرى من حالات الاحتيال في القوائم المالية (عبدالله، 2012: 18).

ثالثا - أهمية لجان التدقيق:

يمكن توضيح أهمية لجان التدقيق بالنقاط التالية:

أ. **أهمية لجان التدقيق بالنسبة لمجلس الإدارة:** تتجلى أهمية لجان التدقيق من خلال المنافع المتوقعة منها ، والتي يمكن أن تقدمها إلى جميع الأطراف ذات العلاقة، ومن بينها مجلس الإدارة، لذا فلق إنشاء لجنة التدقيق سوف يؤدي إلى مساعدة أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين على تنفيذ مهامهم ومسؤولياتهم، ولاسيما فيما يتعلق بنواحي المحاسبة والمراجعة من خلال تحسين الاتصال بين مجلس الإدارة والمدقق الخارجي، والإجراءات المتعلقة بإعداد القوائم المالية (سليمان، 2006: 144-148)

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(7) – العدد (2)، صيف 2022
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

ب. **أهمية لجان التدقيق بالنسبة للمدقق الداخلي:** تتمثل أهمية لجان التدقيق بالنسبة لوظيفة التدقيق الداخلي عن طريق المهام التي تؤديها (دحدوح، 2008،270) والتي تتمثل في التالي (خوشناو، 2018: 435):

1. تقييم فاعلية التدقيق الداخلي وجودتها كجزء من نظام الرقابة الداخلية، وانه يتم وفق معايير الأداء المهني.
2. متابعة اللوائح والأنظمة المتعلقة بمهام التدقيق الداخلي والموافقة عليها.
3. فحص استراتيجية أداء التدقيق الداخلي والخطة السنوية والموافقة عليها.
4. تدعيم استقلالية التدقيق الداخلي عن طريق تعيين مدير التدقيق وعزله، والتأكد من انه يتمتع بالصفات الكافية لمباشرة مهامه.

ت. **أهمية لجان التدقيق بالنسبة للمستثمرين والأطراف الخارجية:** إن إنشاء لجان التدقيق داخل منظمات الأعمال يؤدي إلى زيادة الاعتماد والشفافية في المعلومات والتقارير المحاسبية التي تصدرها منظمات الأعمال، مما يؤدي بدوره إلى زيادة ثقة المستثمرين والأطراف (خوشناو، 2018: 435).

وتناول (الشرع، 2017: 166) اهمية لجان التدقيق على النحو الآتي :

1. أن إنشاء لجنة التدقيق سوف يؤدي إلى مساعدة أعضاء مجلس الادارة التنفيذيين على تنفيذ مهامهم ومسؤولياتهم.
2. يؤدي الى تحسين الاتصال بين مجلس الادارة والمدقق الخارجي .
3. ادراك لجنة التدقيق لدورها في حوكمة الشركات.
4. تدعيم استقلالية المدقق الخارجي من خلال تعيين المدقق الخارجي وتحديد أجوره.
5. زيادة استقلالية وتفعيل دور قسم الرقابة الداخلية وتوفير الموارد اللازمة للقسم.
6. زيادة الاعتمادية والشفافية في المعلومات والتقارير المحاسبية التي تصدرها الشركات مما يؤدي بدوره الى زيادة ثقة المستثمرين والاطراف الخارجية في تلك التقارير.

رابعا - أهداف لجنة التدقيق:

يمكن للجان التدقيق ان تحقق الأهداف الآتية: (السيوطي، 2006، ص58-59)، (خوشناو، 2018: 435)، (سعود واخرون، 2019: 584):

1. منح الثقة المستخدمي البيانات المالية، وخلق انطباع لديهم بأن مراقبة أنشطة الوحدة الاقتصادية تتم على مستوى مجلس الإدارة من خلال لجنة التدقيق، مما يضفي طابع الجدية على الوظيفة الرقابية، والتركيز على مساءلة مجلس الإدارة تجاه جمهور المساهمين.
2. ضمان نزاهة البيانات المالية المنشورة وشفافية الإفصاح عن المعلومات التي تهم الأطراف المختلفة ذات
3. العلاقة.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(7) – العدد (2)، صيف 2022
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

4. التأكد من كفاءة نظم إدارة المخاطر وكفاءة العمليات التشغيلية وفاعليتها.
5. التأكد من أن العمليات المالية وتصرفات الأشخاص تتوافق مع الأنظمة والقوانين المطبقة.
6. التكامل بين أنشطة التدقيق والتأكيدات الداخلية والخارجية ونظم الرقابة المتبعة.
7. منع الغش في التقارير المالية.

من جانبه يرى (البياتي واخرون، 2018: 338) بأن الحوكمة تهدف إلى تحقيق عدد من الأهداف وأهمها هي التالي:

1. **المساءلة:** يحق للمساهمين مساءلة الإدارة التنفيذية عن أدائها وهذا حق يضمنه القانون وأنظمة الحوكمة لهم. كما تضمن المساءلة مسؤولية الإدارة التنفيذية أمام مجلس الإدارة ومسؤولية المجلس أمام المساهمين.

2. **المسؤولية:** تهدف أنظمة الحوكمة إلى رفع الشعور بالمسؤولية لدى شقي الإدارة مجلس الإدارقوالإدارة التنفيذية وأن يتصرف كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بدرجة عالية من الأخلاق المهنية. كما تقر المسؤولية بالحقوق القانونية للمساهمين وتشجع التعاون بين الشركة والمساهمين في أمور شتى منها الربح وتوفير فرص العمل وتحقيق الاستدامة الاقتصادية.

3. **المساواة:** المقصود بالمساواة هنا المساواة بين صغار المستثمرين وكبارهم؛ كما يقصد بها المساواة بين المستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء. فإن مالك السهم الواحد مثلا يمتلك الحقوق نفسها التي يمتلكها مالك المليون سهم كالتصويت والمشاركة في الجمعية العمومية، ومساءلة مجلس الإدارة، والحصة من توزيع الأرباح وغيرها.

خامسا - العوامل التي ساعدت على زيادة الاهتمام في تشكيل لجنة التدقيق:

توجد عوامل متعددة ساعدت في زيادة الاهتمام بموضوع لجان التدقيق لعل أهمها ما يأتي (دحدوح، 2008: 255)، (حميدي واخرون، 2017: 768):

1. تزايد حالات الإخفاق المالي للعديد من الشركات والبنوك في الخارج، وتزايد حالات الغش والتلاعب بها إضافة إلى زيادة رغبة هذه الشركات على تدعيم عملية الرقابة على أنشطتها، والتأكد من سلامة تطبيق المبادئ المحاسبية.
2. زيادة الضغوط من قبل مستخدمي التقارير المالية على الشركات والبنوك لإظهار نتيجة أعمالها ومركزها المالي بصورة عادلة وسليمة.
3. التناقض الموجود بين مدققي الحسابات القانونيين وبين إدارة الشركة خاصة فيما يتعلق بالمحافظة على استقلال مدقق الحسابات لإبداء الرأي الفني والمحايد، ومن ثم فإن وجود لجنة التدقيق في أي شركة يمثل حماية للمساهمين ويضمن تحقيق استقلال مدقق الحسابات.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(7) – العدد (2)، صيف 2022
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

4. الحاجة الى تعزيز الثقة والجودة في عملية إعداد القوائم المالية وتدقيقها خاصة في ظل اقتصاديات السوق والمنافسة.
5. حاجة أصحاب المصلحة في الشركات الى الية إدارية تسهم في ضبط ورقابة أداء الادارة كوكيل عنهم خاصة بشأن الأمور المالية والرقابية.

سادسا - معايير فاعلية اداء لجنة التدقيق:

لكي تنجح لجان التدقيق في تحقيق الاهداف المتوقعة من تشكليها ,لابد من توافر بعض المعايير الاساسية التي في حالة افتقار لجان التدقيق لها فسيكون اداء هذه اللجان غير فعال، وقد تحددت هذه المعايير من خلال القواعد التي حددتها المنظمات والهيئات المهنية، والتي اعتمدتها الجهات الحكومية في تشريعاتها المنظمة لعمل هذه اللجان (حميدي واخرون، 2017: 768)، وان هذه المعايير قد تختلف باختلاف طبيعة الشركات وحجمها، ولكن بشكل عام يمكن تحديد اهم المعايير الاساسية لتحقيق الفاعلية في عمل لجان التدقيق بما يأتي: (محمد والصقر، 2012: 183):

1. استقلالية أعضاء لجنة التدقيق.
2. الخبرة والمعرفة لدى أعضاء لجنة التدقيق.
3. تشكيلة أعضاء لجنة التدقيق.
4. التحديد الواضح لحقوق وواجبات لجنة التدقيق.
5. اجتماع لجنة التدقيق.

سابعا - صلاحيات لجنة التدقيق:

لاشك أن تحديد صلاحيات وسلطات لجنة التدقيق بصورة تفصيلية وواضحة يمكنها من القيام بأعمالها بكفاءة وفاعلية، الأمر الذي يستوجب منحها الصلاحيات التي تؤهلها للقيام والاضطلاع بالمسؤوليات الواجب القيام بها لتمكينها من اتخاذ القرارات التي تكفل تحقيق الأداء السليم لكافة أنشطتها. وعليه حتى تستطيع لجنة التدقيق القيام بمهامها ومسؤولياتها يجب أن تتوافر لديها صلاحيات معينة تمكنها من ذلك، كأن يكون لديها صلاحية الحصول على أية معلومة من الإدارة التنفيذية واستدعاء أي موظف أو عضو مجلس إدارة لحضور اجتماعاتها ,طلب حضور مدقق الحسابات الخارجي لمناقشته في أمر يتعلق بالشركة , التوصية لمجلس الإدارة بترشيح مدققي الحسابات الخارجي للانتخاب من الهيئة العامة، وكذلك ترشيح تعيين المدقق الداخلي للشركة (حميدي واخرون، 2017: 771).

ثامنا - آليات عمل لجنة التدقيق:

من الأهمية وضع خطة متكاملة لتنفيذ اليات ومهام عمل لجانالتدقيق بالكفاءة والفاعلية المطلوبتين، وتتضمن هذه الخطة ما يأتي (السويطي، 2006: 217)، (سليمان، 2006: 158)، (حميدي واخرون، 2017: 771):

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(7) – العدد (2)، صيف 2022
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

1. إدراج جميع المهام والمسؤوليات التي ينبغي أن تقوم بأدائها لجنة التدقيق في ميثاق مكتوب ويصادق عليه مجلس الإدارة.
2. أن يقوم رئيس اللجنة بعمله على أساس التفرغ الكامل، للتنسيق الدائم بين مجلس الإدارة والإدارات التنفيذية والأعضاء الاخرين.
3. أن تعقد اللجنة اجتماعاتها بشكل دوري وعلى أساس شهري.
4. تعقد اللجنة اجتماعات أخرى كلما دعت الحاجة لذلك.
5. تدعو اللجنة لحضور اجتماعاتها من تراه من المديرين أو الموظفين أو غيرهم.
6. تقوم اللجنة بتوفير الموارد اللازمة لقيام اللجنة بمهامها وتحمل مسؤولياته، سواء كانت موارد مالية أم بشرية.
7. قيام اللجنة بإصدار تقارير سنوياً يتم نشره ضمن التقارير السنوية، بحيث يتضمن المهام التي نفذتها فعلاً خلال العام، وكذلك عدد أسماء لجنة التدقيق والخبرات العلمية والعملية المتوافرة لديهم، وايضاً عدد اجتماعات اللجنة أثناء العام ونسبة حضور كل عضو فيها.

تاسعا - مهام لجنة التدقيق ومبررات تشكيلها:

تتمثل مهام لجنة التدقيق في الإشراف على السياسات المحاسبية والتقارير المالية للشركة والالتزام بتعليماتها، أذ تساعد اللجنة مجلس الإدارة في تلبية مسؤولياته القانونية والعمل كحلقة وصل بين مجلس الإدارة وكل من المدقق الخارجي والمدقق الداخلي وأبرزها متابعة مدى استجابة المسئولين عن المحاسبة والتدقيق بالشركة لتساؤلات المدقق الخارجي حول أسباب حالات الاحتيال والتلاعب في القوائم المالية وأوجه القصور في الرقابة الداخلية واثرها على عملية أعداد التقارير المالية (شحاته وعلي، 2007، ص 312).

وقد اشارت لجنة إعداد التقارير المالية (FRC) في المملكة المتحدة في تقريرها الدليل الموحد اللجنة التدقيق إلى مهام لجان التدقيق بالآتي (يعقوب وعباس، 2017: 56-57).:

1. التأكد من نزاهة وسلامة التقارير المالية وإجراءات التدقيق وذلك من خلال تأكيد استقلالية وموضوعية المدقق الخارجي خلال قيامه بالعمل.
2. التأكد من امتلاك الشركة لنظام رقابة داخلي سليم أو أية أنظمة للرقابة على المخاطر غير المالية، | كما أن للجنة التدقيق دورة خاصة في التأكيد الذي يعطيه مجلس الإدارة إلى أصحاب المصالح حول نزاهة وسلامة تدقيق الشركة وإجراءات التدقيق الداخلي فيها.
3. وفي حال حدوث بعض الأخطاء فأن للجنة التدقيق دورة في تصحيح تلك الأخطاء فعلى سبيل المثال أن فشل عملية التدقيق على ما يبدو تقود إلى الإفلاس أو حتى سوء الإدارة المتعمد في القرارات المتعلقة بالتقارير المالية وهذا يمكن أن يضع اللجنة في علاقة عكسية مع كل من المدقق الخارجي والداخلي، و إن على لجنة التدقيق أن تكون مستعدة لقبول الدور في حال الضرورة.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(7) – العدد (2)، صيف 2022
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

4. مواجهة القرارات الجدية والصعبة والمتخذة من قبل الإدارة في حال ثبوت عدم صلاحيتها وملاءمتها الظروف الشركة وذلك من خلال الرجوع إلى الخبراء حول تلك القرارات المتخذة من قبل الإدارة ومدى صلاحيتها والتقاط الإشارات حول حدوث المشاكل أو الأزمات وفي مرحلة متقدمة قبل حدوثها ومحاولة التصدي لها ومنع وقوعها.

عاشرا - الأسباب التي أدت إلى تشكيل لجان التدقيق:

من اهم الأسباب التي أدت إلى تشكيل لجان التدقيق هي التالي (السيد، 2008: 151)، (الشرع، 2017: 168):

1. توجيه انتقادات شديدة إلى مجالس إدارة الشركات المساهمة الفاشلة ولاسيما في الولايات المتحدة الأمريكية، واتهام أعضاء تلك المجالس بالتهاون والتراخي في إدارة هذه الشركات.
2. لكي يقوم مجلس الادارة بالإشراف الكافي على إدارة الشركة، يجب عليه القيام بجمع قدر من المعلومات المالية التي يستخدمها في تحقيق هذا الإشراف.
3. قيام الادارة بممارسة الضغوط على المدققين الداخليين.
4. انتشار الدعاوى القضائية ضد المدققين في بعض الدول.
5. الوقت والجهد المطلوب لكي يتم تقديم ونشر التقارير المالية ربع السنوية والسنوية في مواعيدها يتنافى مع إشراك أعضاء مجلس الادارة كافة.
6. الحاجة إلى التنسيق بين المدققين الداخليين والمدققين الخارجيين.

المحور الثاني - الحوكمة:

اولا – مفهوم الحوكمة:

يشير لفظ الحوكمة إلى الترجمة العربية للأصل الإنكليزي للكلمة Governance إذ إن مجمع اللغة العربية في القاهرة اختار مصطلح حوكمة المنظمة وذلك لأن حوكمة على وزن فوعله يكون الأقرب إلى المصطلح في اللغة الإنكليزية، كما إنه يتناغم مع لفظي العولمة والخصخصة اللذين دار حولهما جدل كبير في بداية ظهورهما (الياسري، 2012: 47). وقد أصبحت حوكمة الشركات من الموضوعات المهمة للمؤسسات وذلك بعد سلسلة الأزمات المالية المختلفة التي اصابت الكثير من الشركات، ويعد موضوع الحوكمة من الموضوعات التي نالت اهتمام الكثير من الباحثين خلال العقدين الماضيين وذلك لدوره في نجاح المنظمات وتميزها، وفي السنوات القليلة الأخيرة تزايد اهتمام الباحثين بالفحص الدوري والشامل لبيئة المؤسسة أو وحدة اعمالها وكذلك لأهدافها واستراتيجياتها وأنشطتها (بريس واحمد، 2018: 107).

وقد تعددت التعاريف الخاصة بالحوكمة فقد عرف (السيد، 2012: 97) الحوكمة بأنها مجموعة القواعد والعلاقات (المالية والادارية والقانونية) التي تحكم إدارة ورقابة المؤوسسة لاستغلالها الموارد والالتزام بالشفافية والإفصاح والمساءلة. ويعرف بأنها نظام متكامل للرقابة المالية وغير المالية والذي عن طريقه

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(7) – العدد (2)، صيف 2022
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

يتم ادارة الشركة والرقابة عليها ورصانة السلوك والتصرفات الادارية وحماية المشروعات من عناصر الفساد الاداري (عبود، 2014: 338). كما عرفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) عام 1999 بأنها "مجموعة القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين أدارة الشركة ومجلس أدارتها ومساهميها والاطراف ذات العلاقة بها" (سليماني، 2012: 10)، وأعادت منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD) عام 2004 تعريف الحوكمة بأنها "مجموعه من العلاقات بين ادارة الشركة ومجلس ادارتها وحملة اسهمها و مجموعة اصحاب المصالح، ويتم تحديد الهيكل الذي يتم عن طريقه تحديد أهداف الشركة والوسائل التي تحقق تلك الأهداف ومراقبة الأداء، ويعرف بأنها نظام يتم من خلاله تحديد كافة الحقوق والمسؤوليات بين كل الأطراف المعنية بها مثل مجلس الإدارة وإدارة الشركة والمساهمين، وكذلك تحديد القواعد والإجراءات الكفيلة باتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون الشركة ووسائل تحقيقها وآليات الرقابة عليها (طلب، 2015: 389). ويعرف بأنها النظام الذي يقوم من خلاله المالكون بتوجيه وحكم الشركة، فكل شركة يمتلك شكلا معيناً من الحوكمة التي تهتم بقضايا توزيع الحقوق والمسؤوليات بين أصحاب المصالح المختلفة ورسم السياسات والإجراءات الخاصة بصنع القرارات (Carpenter & sanders, 2009 :442).

كما تعرف الحوكمة على أنها "نظام داخلي يتضمن مجموعة سياسات وعمليات وافراد بما يخدم احتياجات المساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين عن طريق توجيه ومراقبة الانشطة الجيدة للإدارة الضمان الموضوعية والنزاهة". بعبارة أخرى تحدد الحوكمة القيم القانونية والأخلاقية والمعنوية للوحدة الاقتصادية من أجل حماية مصالح مساهميها (Peters and Bagshaw, 2014: 110) ويعرف (حسين ومحمود، 2019: 231) الحوكمة بأنها مجموعة من القواعد والقوانين التي تعمل على حماية حقوق المساهمين واصحاب المصالح في الشركة من خلال ضبط وتوجيه أداء المديرين وتقليل السلوك الانتهازي لهم، وإلزامهم بتوفير البيانات والمعلومات إلى المساهمين والجمهور بكل شفافية ووضوح. وعرفها (بريس واحمد، 2018: 108) بأنها مجموعة القواعد والانظمة الرقابية التي يتم عن طريقها السيطرة على أعمال المؤسسة وحمايتها وتحقيق تفاعل كفوء بين كل الأطراف المرتبطة بها وبما يحقق الافصاح والشفافية والنزاهة.

ثانيا ـ الأهداف العامة للحوكمة:

إن الحوكمة تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها (عبود ويعقوب، 2013: 145)، (عبود، 2014: 338)

1. تعظيم أداء المنظمة.
2. وضع الأنظمة الكفيلة بتجنب أو تقليل الغش وتضارب المصالح والتصرفات غير المقبولة ماديا وإداريا وأخلاقياً
3. وضع أنظمة الرقابة على إدارة المنظمة وأعضاء مجلس إدارتها.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(7) – العدد (2)، صيف 2022
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

4. وضع أنظمة يتم بموجبها إدارة المنظمة وفقا لهيكل يحدد توزيع كل من الحقوق والمسئوليات فيما بين المشاركين (مجلس الإدارة و المساهمين).
5. وضع القواعد والإجراءات المتعلقة بسير العمل داخل المنظمة والتي تتضمن تحقيق أهداف الحاكمية.

ويرى (بريس واحمد، 2018: 109) بأن أهداف الحوكمة هي التالي:
1. تحسين الصورة الذهنية والانطباع الايجابي عن المصرف أو الشركة عن طريق الالتزام بالقيم الأخلاقية والمهنية.
2. زيادة نسبة الافصاح والشفافية والوضوح في نشر البيانات والمعلومات والتقارير المالية.
3. حماية حقوق المساهمين ومنع تضارب المصالح وتطبيق المعايير المحاسبية ومنع الفساد.
4. تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي وزيادة فرص العمل وتعظيم الارباح.
5. تشجيع نمو قطاع الخاص ودعم قدراته التنافسية.

ثالثا - أهمية الحوكمة في البنوك:

يمكن تلخيص أهمية الحوكمة في البنوك في النقاط التالية (عبود، 2014: 341):
1. تعد الحوكمة المؤسسية للبنوك نظام يتم بموجبه توجيه و رقابة العمليات التشغيلية للبنوك.
2. تمثل الحوكمة المؤسسية الجيدة عنصرا رئيسيا في تحسين الكفاءة الاقتصادية في حين يعطي النتائج العكسية سوء الحوكمة ، وخاصة في البنوك يمكن أن يؤثر على الاستقرار الاقتصادي والمالي.

ويمكن القول ان المصارف تلعب دور مهم في عملية الحوكمة من خلال محورين:
1. انها شركات مساهمة عامة رائدة في مجال الحوكمة وذلك من خلال تبنيها وتطبيقها لمبادئ ومفاهيم الحوكمة
2. انها تشكل احدى ادوات التغيير الاساسية تجاه تبني وتطبيق مفاهيم ومبادئ الحوكمة من قبل الشركات كونها المزود الرئيسي للتمويل.

ويؤكد (عبدالسيد، 2012: 98) أهمية الحوكمة من خلال ما يأتي:
1. تجنب الشركات حالات الفشل الإداري والتعرض للإفلاس والتعثر المالي فضلا عن دورها في تعظيم قيمة الشركة بالسوق وضمان بقائها ونموها واستمراره
2. ا ن قواعد الحوكمة والالتزام بها أصبحت أداة قوية لخلق سوق تمتاز بالشفافية والإفصاح عن المعلومات المحاسبية.
3. تبرز أهمية الحوكمة لشركات القطاعين العام والخاص بنفس الأهمية وقد بدت الجهود المبذولة لتعزيز الحوكمة في مسسسات القطاع العام أو عندما تعمل تلك الدول على إعداد مسسسات القطاع العام للخصخصة من خلال توافر الشفافية والوضوح والدقة في القوائم المالية.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(7) – العدد (2)، صيف 2022
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

4. للحوكمة دور مهم في جذب الاستثمارات سواء الأجنبية منها أم المحلية وتساعد في الحد من هروب رسوس الأموال وازدياد فرص التمويل.

وتبرز اهمية حوكمة المصارف من خلال التالي (الصفارالساعدي، 2019: 368):

1. زيادة إمكانية الحصول على التمويل الخارجي من الوحدات الاقتصادية، والتي يمكن أن تؤدي إلى زيادة الاستثمار، وزيادة النمو وخلق المزيد من فرص العمل.
2. إنخفاض تكلفة رأس المال وما يرتبط بها من تقويم أعلى للوحدة الاقتصادية، مما يجعل الاستثمار أكثر جاذبية ومرة أخرى يعزز النمو وفرص العمل.
3. الأداء التشغيلي الأفضل من خلال الإدارة والتوزيع الأفضل للموارد، والذي يؤدي إلى زيادة الثروة.
4. تخفيض مخاطر الأزمات المالية.
5. انشاء علاقات أفضل مع جميع أصحاب المصلحة، مما يساعد على تحسين العلاقات الاجتماعية والعمل والتعامل الافضل مع بعض القضايا مثل حماية البيئة.

رابعا - آليات حوكمة المصارف:

إن آليات الحوكمة هي عبارة عن أسلوب يضعه أصحاب المصالح لرقابة أداء الوكلاء وتحقيق التوازن بين الحوافز الخاصة بهم، وبين الوكلاء الذين يتخذون القرارات نيابة عنهم، والتأكد من أن هؤلاء الوكلاء يعملون لتحقيق وتعظيم العائد لأصحاب المصالح في المصرف (Hill & Jones, 2008: 377) ويمكن توضيح هذه الآليات كالآتي (الياسري، 2012: 48):

1. **الآليات الداخلية:** وتشمل تدخل مجلس الإدارة ومجلس الإدارة الفاعل والحوافز والمكافآت الإدارية.
2. **الاليات الخارجية:** وتشمل رقابة السوق والمدققين والمؤسسات المالية ومحللي الأسهم والكيانات التشريعية والأعلام والمجتمع.

خامسا - معايير حوكمة المصارف:

وهي إطار يحدد معايير الحوكمة في المصارف، إذ توصلت منظمة التعاون الاقتصادي سنة 1999 إلى خمسة معايير تم تعديلها سنة 2004 لتصبح ستة معايير وهي (الياسري، 2012: 49)

1. ضمان وجود أساس لإطار فعال للحوكمة.
2. دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدا رة في المنظمة.
3. حفظ حقوق جميع المالكين.
4. المعاملة المتساوية لجميع المالكين.
5. الإفصاح والشفافية.
6. مسؤوليات مجلس الإدارة.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(7) – العدد (2)، صيف 2022
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

أما مؤسسة النقد الدولي التابعة للبنك الدولي فقد أصدرت في سنة 2003 مجموعة من إرشادات وقواعد ومعايير عامة تراها أساسية لدعم الحوكمة في المؤسسات سواء أكانت مالية أم غير مالية وذلك وفقا لثلاث مستويات (شاكر، 2005: 4):

1. الممارسة المعقولة للحكم الجيد.
2. خطوات أضافية لضمان الحكم الجيد الجديد.
3. إسهامات أساسية لتحسين الحكم الجيد محليا.
4. القيادة.

سادسا - مبادئ الحوكمة في الشركات:

يقوم حوكمة الشركات على مجموعة من المبادئ التي تعد اساس يتم الاعتماد عليه في تطوير أساليب وآليات الحوكمة ومن هذه المبادئ ما يأتي:

1. **الإفصاح والشفافية :**يقصد بالإفصاح والشفافية التزام الشركة بتوفير البيانات والمعلومات والسماح بالاطلاع عليها وتوصيلها بصفة دورية حتى في الحالات الاستثنائية إلى جهات الرقابة مثل هيئة سوق المال، بالإضافة إلى التزامها بإيصال تلك البيانات والمعلومات إلى المساهمين وإلى الجمهور كافة لكي يستفيد منها حتى المستثمرون المحتملون، عدا تلك التي يكون من شانها الإضرار بمصالح الشركة فيجوز لها الاحتفاظ بسريتها (عبود، 2004: 231) (العيش، 2016: 10)، (بريس واحمد، 2018:110)، (حسين ومحمود، 2019: 231).
2. **ضمان وجود إطار فعال لحوكمة الشركات:** إن ضمان الأساس الفعال لإطار الحوكمة يمكن أن يتحقق من خلال تطوير إطار حوكمة الشركات مع الأخذ في الاعتبار تأثيره في الاقتصاد الكلي ونزاهة السوق والدوافع التي يحدثها للمشاركين فيه، بالإضافة إلى تعزيز الأسواق المالية وشفافيتها وفاعليتها، وأن تكون المتطلبات القانونية والتنظيمية متوافقة مع قواعد القانون وذات شفافية وقابلة للتنفيذ (حمودي، 2010: 18)، (بريس واحمد، 2018:110).
3. **حقوق المساهمين:** تمثل حقوق المساهمين في تسجيل الملكية وتحويلها والتصويت في الاجتماعات العامة وانتخاب اعضاء مجلس الإدارة والحصول على حصص الأرباح وحق المساهمين في الحصول على معلومات كافية عن التغيرات الأساسية في الشركة والإفصاح عن الهيكل والترتيبات الرأسمالية مما يمكن المساهمين من ممارسة الرقابة (حماد، 2004: 40) (عبود، 2014: 339)، (بريس واحمد، 2018:110).
4. **المعاملة المتكافئة للمساهمين:** ينبغي ان يكفل إطار الحوكمة المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين ومن بينهم المساهمين الصغار والمساهمين الأجانب اي ان يعامل المساهمون الذين ينتمون إلى نفس الفئة معاملة متكافئة (العيساوي واخرون، 2008: 136)، (حسين ومحمود، 2019: 231).

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(7) – العدد (2)، صيف 2022
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

5. **دور اصحاب المصالح في حوكمة الشركات:** ينبغي ان يتضمن إطار حوكمة الشركات الاعتراف بحقوق اصحاب المصلحة كما يوضحها القانون وان يعمل ايضاً على تشجيع الاتصال بين الشركات وبين اصحاب المصالح في مجال خلق الثروة وفرص العمل وتحقيق الاستدامة للمشروعات القائمة على اسس مالية سليمة (عودة، 2017: 57).

سابعا - الحوكمة ودورها في المصارف:

أن الدور الذي يؤديه الجهاز المصرفي في الاقتصاد والاهمية المتزايدة له صنعت منه أدا مهمة من أدوات التطور الاقتصادي في أي بلد، أي أن وجود نظام مصرفي سليم يعد أحد أهم الركائز للاقتصاد و قطاع الشركات لما توفره من رؤوس أموال وسيولة ائتمانية في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية (بريس واحمد، 2018: 111)، كل هذه الأمور دفعت الحكومة إلى دعم دور الجهاز المصرفي لتفادي الانهيارات عن طريق وضع القوانين والتشريعات التي تنظم عمل الجهاز المصرفي، فأهم عامل لنمو أي اقتصاد هو ضمان حوكمة فعالة ، فضلا عن أن حوكمة المصارف مهمة على اعتبار انها عرضة للصدمات المالية أكثر من غيرها وذلك لتميز هيكل ميزانيتها بارتفاع نسبة الرافعة المالية (الكرعاوي، 2017: 97)، و يرى (مقدم وطراد، 2016: 14) أن الحوكمة السليمة تعمل على مكافحة الفساد وسوء الادارة الذي يؤدي الى اعاقة النمو الاقتصادي وهروب رؤوس الأموال، كما أنها تعظم من قيمة المؤسسة وتضمن بقائها و تحميها من حالات التعثر والفشل المالي ومن ثم الخروج من دنيا الاعمال (خليل والعشماوي، 2008: 21)، ويضيف (ابوبكر، 2016: 55) أن التزام المصارف بتطبيق قواعد الحوكمة يشجع المؤسسات الأخرى التي تتعامل معها بتطبيق هذه القواعد والتي من أهمها الافصاح والشفافية والادارة الرشيدة .

المبحث الثالث - وصف وتشخيص متغيرات البحث:

اولا: ثبات اداة البحث:

تم حساب معامل ثبات الاستبانة عن طريق استخدام برنامج SPSS وذلك لحساب معامل ألفا كرونباخ Alpha Coefficient، وكانت القيمة الكلية لمعامل ألفا العامة للاستبانة كاملة تساوي (.876)، وهو معامل ثبات مرتفع، ويشير إلى تمتع الاستبانة بدرجة عالية من الثبات. كما تم حساب معامل ألفا للثبات لكل محور من محاور الاستبانة، توضحها الجدول (1) الاتي:

الجدول (1) معامل الثبات (بطريقة ألفا كرونباخ)

ت	متغيرات البحث	عدد الفقرات	قيمة معامل الفا كرونباخ
1	لجان التدقيق	15	723.
2	تفعيل حوكمة المصارف	15	829.
3	جميع فقرات الاستبانة	30	876.

الجدول من اعداد الباحثين في ضوء نتائج استمارة الاستبيان

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(7) – العدد (2)، صيف 2022
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

ثانيا: وصف وتشخيص متغيرات البحث

وصف وتشخيص فقرات لجنة التدقيق:

في هذا الفقرة يتم عرض نتائج استجابات أفراد عينة البحث الخاصة بفقرات لجان التدقيق حيث يشير الجدول (2) إلى التوزيعات التكرارية والنسب المئوية والأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لهذه الفقرات والتي استخدمت العبارات (X1 - X15) لقياس فقرات لجان التدقيق، إذ يشير نتائج الجدول (2) إلى اتفاق إيجابي لهذا الفقرات بوسط حسابي عام بلغ (3.812) وانحراف معياري عام بلغ (.743). أن أبرز الفقرات التي أسهمت في أغناء فقرات لجان التدقيق هو X9 الذي يتضمن (ان الاداء الجيد لعمل لجان التدقيق يوفر الفرصة لاتخاذ القرارت بحرية بسبب تقدير ادارة المصارف لجهود العاملين في لجان التدقيق) بوسط حسابي (4.02) وانحراف معياري (0.811). ويأتي في المرتبة الثانية الفقرة X12 والذي يتضمن (يقوم لجنة التدقيق بدراسة ومراجعة خطط التدقيق الخارجي وتحديد مدى ملائمتها وتوافقها مع أهداف الرقابة الداخلية مع حرية اجراء أية تعديلات مقترحة.) بوسط حسابي (4.00) وانحراف معياري (0.663). بينما كانت أقل نسبة في هذا المتغير كان للفقرة X6 التي تتضمن (أن ادارة المصارف يركز على اداء لجان التدقيق كفريق عمل واحد بدلا من التركيز على الأداء الفردي بذلك تكون مسؤولية جماعية ولسيت مسؤولية فردية) وذلك بوسط حسابي (.503) و انحراف معياري (0.890).

الجدول (2) التكرارات و الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات لجان التدقيق

الفقرات	موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%			
X1	3	7.1	28	66.7	10	23.8	1	2.4	0	0.0	3.79	.606	9
X2	9	21.4	23	54.8	9	21.4	1	2.4	0	0.0	3.95	.731	3
X3	8	19.0	23	54.8	11	26.2	0	0.0	0	0.0	3.93	.677	4
X4	6	14.3	23	54.8	11	26.2	2	4.8	0	0.0	23.7	.750	12
X5	6	14.3	22	52.4	12	28.6	2	4.8	0	0.0	3.76	.759	10
X6	1	2.4	27	64.3	8	19.0	4	9.5	2	4.8	3.50	.890	15
X7	6	14.3	26	61.9	10	23.8	0	0.0	0	0.0	23.9	.617	5
X8	9	21.4	21	50.0	10	23.8	2	4.8	0	0.0	3.88	.803	7
X9	11	26.2	24	57.1	4	9.5	3	7.1	0	0.0	4.02	.811	1
X10	11	26.2	18	42.9	11	26.2	2	4.8	0	0.0	3.90	.850	6
X11	2	4.8	23	54.8	17	40.5	0	0.0	0	0.0	3.64	.577	13
X12	8	19.0	27	64.3	6	14.3	1	2.4	0	0.0	4.00	.663	2
X13	6	14.3	28	66.7	3	7.1	5	11.9	0	0.0	3.83	.824	8
X14	5	11.9	24	57.1	10	23.8	3	7.1	0	0.0	3.74	.767	11
X15	6	14.3	16	38.1	17	40.5	3	7.1	0	0.0	3.60	.828	14
المعدل العام لفقرات لجنة التدقيق											**3.812**	**.743**	

الجدول من اعداد الباحثين في ضوء نتائج استمارة الاستبيان

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(7) – العدد (2)، صيف 2022
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

وصف و تشخيص فقرات حوكمة المصارف:

في هذا الفقرة يتم عرض نتائج استجابات أفراد عينة البحث الخاصة بفقرات تفعيل حوكمة المصارف حيث يشير الجدول (3) إلى التوزيعات التكرارية والنسب المئوية والأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لهذه الفقرات والتي استخدمت العبارات (Y1 - Y5) لقياس هذه الفقرات، إذ يشير نتائج الجدول (3) إلى اتفاق إيجابي لهذا العامل بوسط حسابي عام بلغ (4.048) وانحراف معياري عام بلغ (.777). وأن أبرز الفقرات التي أسهمت في أغناء هذة الفقرات هو Y9 الذي يتضمن (يتمتع عدد كافي من أعضاء مجلس الإدارة بالقدرة على إصدار الأحكام بصفة مستقلة عن رؤية الإدارة أو كبار المساهمين أو الجهات الخارجية.) وذلك بوسط حسابي (4.33) وانحراف معياري (0.650). وجاء في المرتبة الثانية الفقرة Y12 والذي يتضمن (يقوم مجلس الإدارة بوضع إستراتيجيات تمكنه من توجيه وإدارة أنشطة المصرف.) وذلك بوسط حسابي (4.28) وانحراف معياري (0.544). بينما كانت أقل نسبة في هذا المتغير للفقرة Y3التي تتضمن (يقوم ادارة المصرف بفحص مدى ملائمة الانظمة والتحقق من انها توفر الضمانات الكفيلة بمنع حدوث الاخطاء والمخالفات) بوسط حسابي (3.60) و انحراف معياري (0.989).

الجدول (3) التكرارات و الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات تفعيل حوكمة المصارف

الفقرات	موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%			
Y1	6	14.3	17	40.5	17	40.5	2	4.8	0	0.0	3.64	.791	14
Y2	9	21.4	24	57.1	9	21.4	0	0.0	0	0.0	44.0	.663	9
Y3	7	16.7	17	40.5	14	33.3	2	4.8	2	4.8	3.60	.989	15
Y4	13	31.0	17	40.5	10	23.8	1	2.4	1	2.4	73.9	.936	11
Y5	11	26.2	17	40.5	9	21.4	5	11.9	0	0.0	3.81	.969	13
Y6	16	38.1	18	42.9	4	9.5	4	9.5	0	0.0	24.1	.932	7
Y7	9	21.4	25	59.5	7	16.7	1	2.4	0	0.0	4.00	.698	10
Y8	12	28.6	22	52.4	8	19.0	0	0.0	0	0.0	4.10	.692	8
Y9	18	42.9	20	47.6	4	9.5	0	0.0	0	0.0	4.33	.650	1
Y10	9	21.4	24	57.1	7	16.7	2	4.8	0	0.0	3.95	.764	12
Y11	15	35.7	22	52.4	5	11.9	0	0.0	0	0.0	4.24	.656	4
Y12	13	31.0	27	64.3	2	4.8	0	0.0	0	0.0	84.2	.544	2
Y13	18	42.9	20	47.6	2	4.8	1	2.4	1	2.4	14.2	.857	5
Y14	17	40.5	19	45.2	6	14.3	0	0.0	0	0.0	4.26	.701	3
Y15	16	38.1	19	45.2	5	11.9	2	4.8	0	0.0	4.17	.824	6
المعدل العام لفقرات حوكمة المصارف											**4.048**	**.777**	

الجدول من اعداد الباحثين في ضوء نتائج استمارة الاستبيان

ثالثا ـ تحليل فرضيات البحث:

تحليل الفرضية الاولى:

ينص الفرضية الرئيسية الاولى بأنة توجد علاقة ارتباط معنوية بين فاعلية لجان التدقيق وتفعيل حوكمة المصارف من خلال وجهات النظر أفراد عينة البحث. للإجابة على هذه الفرضية تم استخراج معاملات الارتباط بين لجان التدقيق وتفعيل حوكمة المصارف باستخدام معامل الارتباط بيرسون (Pearson

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(7) – العدد (2)، صيف 2022
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

Correlation) وكما في الجدول (4) والذي يشير الى وجود علاقة ارتباط معنوية ومافوق المتوسط بين لجان التدقيق وتفعيل حوكمة المصارف حيث بلغت قيمة معامل الارتباط الكلي (.604**) و بالتالي قبول الفرضية الرئيسة الاولى.

الجدول (4) معامل الارتباط بين لجان التدقيق وتفعيل حوكمة المصارف

	تفعيل حوكمة المصارف	مستوى المعنوية Sig.
لجان التدقيق	.604**	.000

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على نتائج برامج SPSS .

تحليل الفرضية الثانية:

ينص الفرضية الرئيسة الثانية بأنه يوجد تأثير معنوي لفاعلية لجان التدقيق في تفعيل حوكمة المصارف. ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression)، وذلك من اجل التعرف على وجود تأثير بين المتغيرات المذكورة. اذ تشير نتائج الجدول (5) الى وجود اثر معنوي للجان التدقيق في تفعيل حوكمة المصارف، ويدعم ذلك قيمة (F) المحسوبة حيث بلغت (26.797) والتي هي اكبر من قيمتها الجدولية (4.0847) و بلغ القيمة الاحتمالية .sig (0.000) وبلغ معامل التحديد (R^2) (0.401) والذي يشير الى قدرة لجان التدقيق في تفسير التغييرات التي تطرأ على تحقيق تفعيل حوكمة المصارف بنحو (40.1%). وهذه النتائج تدعم صحة الفرضية الرئيسية الثانية.

الجدول (5) تحليل اثر لجان التدقيق في تفعيل حوكمة المصارف

	تفعيل حوكمة المصارف			
لجان التدقيق	F المحسوبة	F الجدولية	R Square	Sig.
	26.797	4.0847	.401	.000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برامج SPSS .

المبحث الرابع – الاستنتاجات والتوصيات:

أولا – الاستنتاجات:

توصل البحث الى التالي:

1. تعد لجان التدقيق إحدى اللجان الرئيسة لمجلس الإدارةفي المؤوسسة تهدف إلى تدعيم مصداقية القوائم والتقارير المالية السنوية وجودة المعلومات للمستخدمين.
2. تتلخص نشاطات لجان التدقيق في مراجعة ترشيح المدقق الخارجي ونطاق ونتائج التدقيق معه، ومراجعة الرقابة الداخلية للشركة وجميع المعلومات المالية المعدة للنشر.
3. توصل البحث الى ان الاداء الجيد لعمل لجان التدقيق يوفر الفرصة لاتخاذ القرارت بحرية بسبب تقدير ادارة المصارف لجهود العاملين في لجان التدقيق.
4. توصل البحث الى ان لجان التدقيق يسعى الى دراسة ومراجعة خطط التدقيق الخارجي وتحديد مدى ملائمتها وتوافقها مع أهداف الرقابة الداخلية مع حرية اجراء أية تعديلات مقترحة.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(7) – العدد (2)، صيف 2022
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

5. توصل البحث الى ان لجنة التدقيق تتولى تقييم مؤهلات وخبرات المدققين الخارجيين وإختيار الأنسب منهم على أساس الكفاءة المهنية والتوصية بترشيحه إلى الهيئة العامة للمساهمين من أجل تعيينه وتحديد أتعابه، وكذلك التوصية بعزله.
6. توصل البحث الى لجنة المراجعة تتناقش تقارير مراقبي الحسابات لتحديد أوجه الضعف في الرقابة وكيفية معالجتها.
7. توصل البحث الى وجود علاقة ارتباط وتأثير بين فاعلية لجان التدقيق و تفعيل حوكمة المصارف.

ثانيا – التوصيات:

استنادا الى الاستنتاجات التي توصل اليه البحث، يوصي البحث بالتالي:

1. ضرورة ان يركز ادارة المصارف على اداء لجان التدقيق كفريق عمل واحد بدلا من التركيز على الأداء الفردي بذلك تكون المسؤولية جماعية ولسيت مسؤولية فردية.
2. من الضروري ان يقوم المصارف بتشجيع لجان التدقيق على تحمل المسؤولية واعطائهم السلطة في اختيار المدقق الخارجي عن طريق التحفيز المادي المتمثل بالمكافآت والتحفيز المعوي المتمثل بالمشاركة والتفكير الخلاق والعصف الذهني.
3. من الضروري ان يقوم المصارف بشكل خاص والمؤوسسات بشكل عام على توفير حرية اتخاذ قرار واختيار الأنسب من المدققين الخارجيين على أساس الكفاءة المهنية من قبل لجان التدقيق.
4. من الضروري ان يقوم ادارة المصارف بدراسة ومراجعة التقارير الخاصة بتطوير النظم المحاسبية والاجراءات المالية والادارية واقتراح التعديلات الواجب ادخلالها عليها.
5. من الضروري ان يقوم ادارة المصرف بفحص مدى ملائمة الانظمة والتحقق من انها توفر الضمانات الكفيلة بمنع حدوث الاخطاء والمخالفات.
6. من الضروري وضع نظم الأجور بما يتناسب مع أهداف وإستراتيجيات المصارف بشكل خاص والمؤوسسات بشكل عام.

المصادر:

أولا: المصادر العربية:

- أبو بكر، أيمن عبد الله محمد(2016) الاتجاهات الحديثة في تطبيق الحوكمة بالمصارف ودورها في تفعيل الرقابة وتقييم الاداء،دراسة حالة، مجلة العلوم الاقتصادية، الامارات العربية المتحدة.
- الأمارة، عماد محمد فرحان .(2011) .تقويم أداء لجنة التدقيق في القطاع المصرفي العراقي (أنموذج مقترح): بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية .(أطروحة دكتوراه). جامعة بغداد, العراق
- بريس، احمد كاظم واحمد، شهد ابراهيم (2018)، تاثير حوكمة الشركات في التدقيق التسويقي- دراسة تحليلية لأراء عينة من العاملين في قطاع المصارف التجارية العراقية، المجلة العراقية للعلوم الادارية، المجلد 14, العدد 56 ,الصفحات 106-129
- البياتي، غازي عبدالعزيز سليمان وفرج، ارينا وكريم، جيا وكريم، زيان احسان (2018) دور لجان التدقيق في دعم الحوكمة وانعكاس ذلك في ترسيخ الحكم الرشيد، دراسة استطلاعية لاراء عينة من المحاسبين والمدققين العاملين في محافظة السليمانية". مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية المجلد 8, العدد 3 ,الصفحات 333-366.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(7) – العدد (2)، صيف 2022
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

- جهلول، عمار حبيب (2011) (النظام القانوني الحوكمة الشركات) ، الطبعة الأولى ، منشورات زين الحقوقية، دار نيبور للنشر.
- حسين، سطم صالح ومحمود، محمود سامي (2019) حوكمة الشركات ودورها في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 15, العدد 45 ,Part 1 الصفحات 228-246
- حماد، طارق عبد العال (2004) حوكمة الشركات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- حمودي، وفاء يونس (2010) أثر حوكمة الشركات في إدارة الأرباح مدخل أخلاقي دراسة لعينة مختارة من الشركات المساهمة في محافظة نينوى، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق.
- حميدي، كرار ومجي، احمد حسين ونصيف، علاء حسين (2017) أهمية لجنة التدقيق ودورها في تحسين نظام الرقابة الداخلية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 14, العدد 3-2 ,الصفحات 765-782
- خليل، عطا الله وارد، والعشماوي، محمد عبد الفتاح(2008) الحوكمة المؤسسية، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.
- خوشناو، بارزان علي خضر (2018) دور لجان التدقيق في زيادة مصداقية التقارير المالية المعدة لتحديد وعاء ضريبة الدخل (دراسة في قسم الشركات لمديرية ضريبة الدخل / اربيل)، مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 8, العدد 3 ,الصفحات 427-461.
- دحدوح، حسين أحمد (٢٠٠٧) دور لجنة المراجعة في حوكمة الشركات في سوريا، مجلة إربد لمبحوث والدراسات، المجلد (١١) ، العدد (1).
- ذياب، فراس علي دور لجان التدقيق في تعزيز فاعلية حوكمة الشركات المساهمة في العراق: بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الخاصة، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، بغداد، العراق.
- سامي، وهبة متولي، (2009)، لجنة المراجعة ودورها في زيادة عملية عمل المراجعين ودعم استقلالهم، القاهرة ، جامعة عين شمس ، كلية التجارة المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الثاني.
- سعود، عبد الرضا حسن وسلمان، رائد فاضل حمد والغرباوي، حازم عبد عزيز (2019) تأثير التمكين في تعزيز فاعلية عمل لجان التدقيق في المصارف التجارية الخاصة (دراسة استطلاعية لآراء عينة عمدية من الجهات التفتيشية والمتمثلة بالبنك المركزي وهيئة الاوراق المالية والمدققين الخارجين في المصارف التجارية الخاصة)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية المجلد 25, العدد 110 ,الصفحات 574-599
- سليمان، محمد مصطفى(2006) حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، دراسة مقارنة"، الدار الجامعية، الإسكندرية :مصر.
- سليماني، رشيدة (2013) دور آليات الحوكمة في تحسين الاداء المالي لشركات التأمين،دراسة حاله، رسالة ماجستيرغير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
- السويطي، موسى سلامة (2006)، تطوير أنموذج لدور لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية وتأثيرها في فاعلية واستقلالية التدقيق الخارجي،جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.
- السيد, داليا عادل عباس (2008) تحليل لنظرية الحوكمة كمنطلق لعالج ممارسات المراجعة غير المنظمة، كلية التجارة ، جامعة بنها، العدد الثاني.
- السيد، ناظم حسن عبد (2012)، أثر حوكمة المصارف على جودة المعلومات المحاسبية، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد1 ، العدد4.
- شاكر، فؤاد (2005) الحكم الجيد في المصارف والمؤسسات المالية العربية حسب المعايير العالمية ،ورقة مقدمة إلى المؤتمر المصرفي العربي :الشراكة بين العمل المصرفي .والاستثمار من أجل التنمية، مجلة إتحاد المصارف العربية.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(7) – العدد (2)، صيف 2022
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

- شحاتة، السيد شحاتة وعلي، عبد الوهاب، (2007)"مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة "الدار الجامعية، مصر.
- الشرابي، محمد محمود أحمد و الدباغ، لقمان محمد ايوب (2019) دراسة تحليلية لآليات الحوكمة في المصارف الاسلامية وأثرها في مستوى الافصاح عن المخاطر في التقارير والقوائم المالية، تنمية الرافدين، المجلد 38, العدد 123 , الصفحات 68-109
- الشرع، علاء حسن كريم (2017) دور لجان التدقيق في الحد من ممارسات إدارة الارباح وأثرها على جودة التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة العراقية (دراسة تطبيقية على عينه من شركات التأمين المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية)، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 7, العدد 1 , الصفحات 159-187.
- الصفار، عِماد صَبيح والساعدي، إستقلال جُمعة (2019) دور الإبلاغ المالي في تطبيق مبادىء بازل للحوكمة في المصارف العراقية _ منظور تقويمي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، المجلد , العدد 57 ,الصفحات 355-380.
- طارق، عبد العال حماد، (2005) حوكمة الشركات - المفاهيم المبادئ التجارب ، تطبيقات الحوكمة في المصارف، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر.
- طلب، حسنيين راغب،(2015) إثر تنفيذ آليات حوكمة الشركات في تخفيض فجوة التوقعات عن القيمة العادلة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، المجلد 12 ، العدد 45 .
- طه، الآء عبد الواحد ذنون (2017) توظيف مرجعيات التدقيق الشرعي في دعم حوكمة المصارف الإسلامية العراقية: دراسة تحليلية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 23, العدد 98 ,الصفحات 511-532
- عبد الله، زهير ياسين (2012) الجان التدقيق المستقلة واثرها في تحسين الأداء التدقيقي في المصارف العراقية الخاصة"، بحث تطبيقي في المصارف العراقية الخاصة، مقدم إلى هيئة الأمناء في المعهد العربي للمحاسبين القانونيين وهو جزء من متطلبات نيل شهادة المحاسبة القانونية المعهد العربي للمحاسبين القانونيين بغداد، العراق.
- عبد، نهى صافي وذنون، أفاق ابراهيم (2019) أثر خصائص لجان التدقيق على ممارسات الإفصاح الطوعي دراسة تطبيقية في عدد من المصارف المحلية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 15, العدد 45 ,Part 1 الصفحات 247-265
- عبدالسيد، ناظم حسن (2012) أثر حوكمة المصارف على جودة المعلومات المحاسبية دراسة ميدانية في عينة من المصارف العراقية الخاصة، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 2، العدد 4، الصفحات 93-118
- عبود، سالم محمد (2014) حوكمة المصارف واليات تطبيقها دراسة حالة في المصارف الاهلية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، المجلد 2014, العدد 5 ,الصفحات 335-360
- عبود، سالم محمد ، ويعقوب ، فيحاء عبدالله (2013) التحكم المؤسسي دار الدكتور للعلوم، بغدلد، العراق
- علي، نوار محمد منير ويعقوب، فيحاء عبد الله (2017) دور لجان التدقيق في التقليل من خطر ارتباط المدقق الخارجي وحكمه بشان قبول التكليف/ بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الخاصة ومكاتب التدقيق، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 12 العدد 38, ص: 85-117
- العناتي، رضوان، ونظمي، إيهاب وسلامة، رأفت وكلبونة، أحمد ،(2011) بادئ المحاسبة وتطبيقاتيا، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
- عودة، ريم راسم (2017)، أثر الحوكمة وخصائص الشركات على الإفصاح الاختياري، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية، كلية التجارة، غزة، فلسطين.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(7) – العدد (2)، صيف 2022
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

- العيش، الصالحين محمد (2016)، حوكمة الشركات بين القانون واللائحة، المجلة الدولية للقانون، المجلد 4، العدد 18.
- الفلاحي علي خضير عباس والصفار، سُهاد صبيح (2021) دور مباديء حوكمة المصارف في تصميم خطة التدقيق :دراسة في مصرف الشرق الأوسط للاستثمار، مجلة دجلة، المجلد 4, العدد 5 ,الصفحات 15-36
- الكرعاوي، رسول رحمن لفتو حسين(2017) دور الرقابة المصرفية في تحجيم المخاطر الائتمانية وفقا لنظام CRAFTE-دراسة تطبيقية، , رسالة ماجستيرغير منشورة، جامعة الكوفة، النجف، العراق. ,
- محمد، فاطمة جاسم ومحمد، ثامر عادل(2012) تقييم فاعلية لجان المراجعة في المصارف العراقية الاهلية , مجلة العلوم الاقتصادية ,العدد , 30 المجلد , 8 جامعة البصرة.
- مقدم ,الهام و طراد، هناء (2016) أثر تطبيق الحوكمة في القطاع المصرفي وفق مقررات لجنة بازل، دراسة حالة، رسالة ماجستيرغير منشورة، جامعة العربي التبسي التبسة، الجزائر.
- الياسري، اكرم (2012) اثر الخصائص التكنولوجية للمعلومات المصرفية وحكومة المصارف في تحقيق الرقابة السلوكية، دراسات ادارية، المجلد 5, العدد 9 ,الصفحات 37-71
- يعقوب، فيحاء عبدالله و عباس، محمد عبدالجليل (2014) انموذج مقترح لعمل لجان التدقيق في القطاع العام وتفاعله مع ديوان الرقابة المالية الاتحادي للحد من حالات الاحتيال، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 9, العدد 29 ,الصفحات 47-96

ثانيا: المصادر الاجنبية:

- Carpenter, M.A. & Sanders, W.M. Gerard. (2009) Concepts Strategic Management: A Dynamic Perspective ". 2ed edition. Pearson, Prentice – Hall.
- Hill, Charles W.L & Jones, Gareth R. (2008) Strategic Management: An Integrated Approach ". 8th edition.
- Peters, G.T., Bagshaw, K.B.,(2014), "Corporate Governance Mechanisms and Financial Performance of Listed Firms in Nigeria: A Content Analysis", Global Journal of Contemporary Research in Accounting, Auditing and Business Ethics Vol, 1, No 2.

م/ استمارة الاستبانة

أخي الفاضل ..... أختي الفاضلة:

تحية وتقدير ...

يطيب لنا أن نقدم لكم هذا الاستبيان الذي صمم خصيصا للحصول على بعض البيانات، والذي نقوم بها لغرض دراسة **(دور لجان التدقيق في تفعيل حوكمة المصارف: دراسة استطلاعية من وجهة نظر مراقبي الحسابات في اقليم كوردستان / العراق).** نرجو مساعدتنا للإجابة على الأسئلة الموجودة في الاستبانة بالمعلومات المطلوبة خدمة لحركة البحث العلمي علمًا إن الإجابة تتصف بطابع السرية التامة.شاكرين تعاونكم معنا ... مع التقدير.....

الباحثين

الرجاء وضع اشارة (✓) في المكان المتفق مع اجاباتكم، علما أن الموافق بشدة تعني (5) درجات وصولا الى غير موافق بشدة وتعني درجة واحدة.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(7) – العدد (2)، صيف 2022
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
اولا: لجان التدقيق						
1	ادارة المصارف يوفر دورات تدريبية للجان التدقيق لتطوير مهارات اعضاء اللجان وتبادل الخبرات فيما بينهم.					
2	تقوم لجنة التدقيق بالتأكد من توافر التسهيلات اللازمة لتمكين المدقق الخارجي من القيام بأعمال التدقيق، وعدم إخفاء الإدارة لأية معلومات عنه، وعدم تقييد نطاق عمله، بما يضمن عدم وقوعه تحت ضغوط الإدارة.					
3	وجود العدالة والموضوعية الناتجة عن ادارة المصارف في توزيع نظام الترقيات والحوافر على أعضاء لجان التدقيق.					
4	تتولى لجنة التدقيق تقييم مؤهلات وخبرات المدققين الخارجيين وإختيار الأنسب منهم على أساس الكفاءة المهنية والتوصية بترشيحه إلى الهيئة العامة للمساهمين من أجل تعيينه وتحديد أتعابه، وكذلك التوصية بعزله.					
5	هنالك ثقة من قبل ادارة المصارف في قدرة لجان التدقيق على اداء مهامها وبالتالي تتوافر أجواء المساعدة وروح التعاون بين أعضاء اللجان في أداء عملهم					
6	أن ادارة المصارف يركز على اداء لجان التدقيق كفريق عمل واحد بدلا من التركيز على الأداء الفردي بذلك تكون مسؤولية جماعية ولسيت مسؤولية فردية					
7	هنالك برامج توضع للجان التدقيق والتي تسعى الى تطوير وتبدلها مع وضع خطة لتدريب اعضاء لجان التدقيق لتعزيز خبراتهم.					
8	ان ادارة المصارف تمنح لجان التدقيق المرونة المناسبة للتصرف في أداء مهامها.					
9	ان الاداء الجيد لعمل لجان التدقيق يوفر الفرصة لاتخاذ القرارت بحرية بسبب تقدير ادارة المصارف لجهود العاملين في لجان التدقيق					
10	وجود قاعدة معلومات عن المدققين الخارجين متاحة للجنة التدقيق، ومتابعة وجود أي علاقات مادية أو وظيفية مع الشركة والتي من الممكن أن تؤثر سلبية في استقلالية التدقيق الخارجي.					
11	حرية اتخاذ قرار واختيار الأنسب من المدققين الخارجيين على أساس الكفاءة المهنية من قبل لجان التدقيق.					
12	يقوم لجنة التدقيق بدراسة ومراجعة خطط التدقيق الخارجي وتحديد مدى ملائمتها وتوافقها مع أهداف الرقابة الداخلية مع حرية اجراء أية تعديلات مقترحة.					
13	تقلد لجنة التدقيق مسؤولية متابعة التقارير المالية ومدى ملائمتها والابلاغ عن المخالفات مع اجراء عملية التحقق منها					
14	تعتبر لجنة التدقيق اقرب من الادارة العليا في معرفة صلاحية من عدم صلاحية المدقق الخارجي، لذلك فان يجب صقل الخبرة المتولدة عن طريق التدريب المتواصل.					
15	تشجيع لجنة التدقيق على تحمل المسؤولية والسلطة في اختيار المدقق الخارجي عن طريق التحفيز المادي المتمثل بالمكافآت والتحفيز المعوي المتمثل بالمشاركة والتفكير الخلاق والعصف الذهني.					
ثانيا: تفعيل حوكمة المصارف						

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(7) – العدد (2)، صيف 2022
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

1	يقوم ادارة المصرف بدراسة ومراجعة التقارير الخاصة بتطوير النظم المحاسبية والاجراءات المالية والادارية واقتراح التعديلات الواجب ادخلالها عليها.					
2	تساعد لجنة الأجور في وضع نظم الأجور بما يتناسب مع أهداف وإستراتيجيات المصرف.					
3	يقوم ادارة المصرف بفحص مدى ملائمة الانظمة والتحقق من انها توفر الضمانات الكفيلة بمنع حدوث الاخطاء والمخالفات					
4	يتم التدعيم استقلالية أعضاء المجلس من خلال بأعضاء غير تنفيذيين أو مجلس مراجعين أو مجلس مراقبين إضافة لمجلس الإدارة.					
5	يقوم ادارة المصرف بمتابعة تطبيق الملاحظات والتوصيات التي يقدمها كل من المدقق الخارجي والداخلي.					
6	يقوم ادارة المصرف بالعمل على اتخاذ الاجراءات والسياسات التي من شأنها اكتشاف المخالفات والاخطاء فور حدوثها					
7	يقوم الإدارة بإقرار الأهداف والإستراتيجيات والقيم ومعايير العمل في المصرف ويراقبها.					
8	يقوم ادارة المصرف بتقييم وظيفة التدقيق الداخلي من حيث كفاءة الموظفين والمكافئات المتعلقة بمهامهم.					
9	يتمتع عدد كافي من أعضاء مجلس الإدارة بالقدرة على إصدار الأحكام بصفة مستقلة عن رؤية الإدارة أو كبار المساهمين أو الجهات الخارجية.					
10	يضع مجلس الإدارة معايير تمنع الفساد والرشوة وخاصة بالنسبة للتعاملات الداخلية.					
11	تؤكد المعايير التي يضعها الإدارة على أهمية المناقشة الصريحة للمشاكل التي يتعرض لها المصرف					
12	يقوم مجلس الإدارة بوضع إستراتيجيات تمكنه من توجيه وإدارة أنشطة المصرف.					
13	يجري الإفصاح عن المعلومات في الوقت المناسب سواء كان ذلك من خلال موقع المصرف على الإنترنت او من خلال التقارير الدورية التي يصدرها المصرف.					
14	تتناقش لجنة المراجعة تقارير مراقبي الحسابات لتحديد أوجه الضعف في الرقابة وكيفية معالجتها.					
15	يوفر مجلس الإدارة حماية قانونية للأفراد اللذين يعدون تقارير عن ممارسات غير القانونية للإدارة.					

The Role of Audit Committees in Activating the Governance of Banks

An Exploratory Study from the Point of View of Auditors in the Kurdistan Region / Iraq

Barzan Omar Ali
Accounting Department, Faculty of Administration and Economics, Lebanese French University, Kurdistan Region of Iraq
Barzan3626@yahoo.com

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(7) – العدد (2)، صيف 2022
ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print) :رقم التصنيف الدولي

Vian Sulaiman Hamasaeed
Department of Administration and Accounting, Faculty of Humanities and Social Sciences, Koya University, Kurdistan Region of Iraq.
vian.alsalihy@koyauniversity.org

Ramyar Rzgar Ahmed
Reseach Center, Lebanese French University, Erbil, Kurdistan Region, Iraq
ramyaracc@lfu.edu.krd

Keywords: Audit Committees, Bank Governance, Auditors

Abstract
This study aims to demonstrate the importance of the effective role of audit committees in activating the governance of banks from the point of view of account auditors from the accounting perspective in Kurdistan Region of Iraq. In order to achieve the desired objectives of the research, the researchers prepared a questionnaire form and made use of some previous studies in the field of research. According to the five-point Likert scale (Strongly agree - agree - uncertain - disagree - Strongly disagree). One of the most important results that the research reached is that the audit committees are one of the main committees of the board of directors in the institution aimed at strengthening the credibility of the annual financial statements and reports, the quality of information for users, and the existence of a correlation and impact relationship for the effectiveness of audit committees in the effectiveness of banking governance. In light of these results, the researchers presented a set of recommendations, the most important of which is that it is necessary for banks to encourage audit committees to assume responsibility and give them the authority to choose the external auditor through material stimulation represented by rewards and intestinal stimulation represented by participation, creative thinking and brainstorming.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(7) – العدد (2)، صيف 2022
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

پوخته :

ئامانج لەم توێژینەوەیە بریتییە لە دەستنیشانکردنی گرنگی رۆڵی لێژنەکانی پێداچونەوە بۆ بەکاراکردنی حەوکەمەی بانکەکان لەروانگەی بیروبۆچونی مراقب حسابەکان. وە گرنگی ئەم توێژینەوەیە لەوەوە سەرهەلدەدات لە گرنگی پێکهێنانی لێژنەکانی پێداچوونەوە وە دیاریکردنی ئەرك وواجباتیان لە بانکە تایبەتەکان بەوەی پەیەکی گرنگ و سەرەکیە لە کاراکردنی حەوکەمە لە بانکە تایبەتەکان لە هەرێمی کوردستانی عیراق. وە بۆ ئەم مەبەستە توێژەران هەلسان بە ئامادەکردنی فۆرمی راپرسی بە پشت بەستن بە کۆمەلێك لە توێینەوە پێشووەکان لە بواری توێژینەوە, وە فۆرمی راپرسیەکە پێکهاتبوو لە (30) پرسیار کە ئاراستەی مراقب حساباتەکان کران، وە سەمپلی توێژینەوە بریتیی بوو لە (42) مراقب حسابات بە بەکارهێنانی پێوەری لیکرتی پێنچی (بەتەواوی لەگەلم، لەگەلم، دلنیانیم، لەگەل نیم، بەتەواوی لەگەل نیم)، وە لە گرنگترین دەرئەنجامەکانی توێژینەوە بریتی بوو لەوەی کەوا لێژنەکانی پێداچوونەوە بریتیین لە لێژنە سەرەکیەکانی ئەنجومەنی بەڕێوەبردن لە دامەزراوەکان ئامانجی بریتییە لە پالپشتی کردن لە راستی لیستە داراییەکانی سالانە وە کوالیتی زانیاریەکان بۆ سوودمەندبووەکان. وە بوونی پەیوەندی وکاریگەری کاراکردنی لێژنەکانی پێداچوونەوە بۆ مەبەستی کاراکردنی حەوکەمەی بانکەکان، لە روانگەی ئەم دەرئەنجامانەوە توێژینەوە کۆمەلێك راسپاردەی خستە روو لەوانە گرنگە کەوا بانکەکان هەلبستن بە هاندانی لێژنەکانی پێداچوونەوە بۆ لەخۆگرتنی بەرپرسیاریەتی و پێدانی دەسەلات پێیان لە هەلبژاردنی مدقق دەرەکی لە رێگای هاندانی ماددی کە بریتیە لە پاداشتەکان وهاندانە دەروونیەکان وەکو بەشداریپێکردن وبیرکردنەوەی رەوشتی و کورتکردنەوەی بیروبۆچونەکان .

ووشەپەیوەندیدارەکان: لێژنەکنی پێداچوونەوە، حەوکەمەی بانکەکان، مدەققی حسابات.